

هل اكتملت أركان لعبة الحرب في الشرق الأوسط؟ 3



○ بقلم:

سميرة بن رجب

السياسي والاقتصادي (سوق عربية مشتركة، عملة موحدة، شبكة طاقة ومياه متصلة)؛ وتطوير أنظمة الحكم بالمزيد من الحريات والمسائلة؛ وسياسة خارجية مستقلة لا تكون فيها الدول العربية أداة في لعبة القوى الكبرى.

قد يكون هذا المسار صعباً ويحتاج إلى عقود، لكنه المسار الوحيد الذي يُخرج المنطقة من دائرة «الضحية الأبدية» لعبة الأمم الكبرى.

هل يمكن أن يتحقق الاستقرار في المنطقة مع نظام دولي جديد؟

بالمَنظور التحليلي السابق، أرى أن الاستقرار في ظل النظام الدولي الجديد (إن تحقق) لربما لن يكون حليفاً للشعوب العربية، لأنه سيبنى على إدارة الصراعات وليس حلها، وإرضاء القوى الكبرى وحلفائها الإقليميين (إسرائيل، إيران، تركيا)؛ وأيضاً يُبنى على تجميد الوضع الراهن على حساب الحقوق

ولكن في سيناريو هذا «الفرغ المُدار» قد تترك لها أمريكا مساحة لتكون «الشرطي الشيعي» في الخليج مقابل اتفاق نووي، لتعميق أزمة النفوذ الميليشياوي في العراق واليمن ولبنان، واستمرار سباق التسلح، والتسلح النووي الإقليمي. 3- تركيا؛ ذات الأجندة الخاصة، واللاعب المتقلب الذي قد تستخدمه أمريكا في مواجهة النفوذ الإيراني. 4- دول مجلس التعاون الخليجي؛ فيما إذا كان لديها مشروعها والرغبة للدخول في هذا المعترك الضارّي، وهي تملك المقومات الكبرى والرئيسية لملء هذا الفراغ. كيف ستدفع شعوب المنطقة الثمن تحديداً؟

ستدفع شعوب المنطقة ثمناً باهظاً لهذه الاستراتيجية، ليس فقط في الدماء، بل في تدمير طويل الأمد لمقومات الحياة، من خلال اقتصاد الكوارث، والتسليح المفرط والتجوع، وإبادة ثقافية وفكرية، وانهيار التماسك الاجتماعي بتحويل الخلافات السياسية إلى حروب طائفية وعرقية (النموذج العراقي، السوري، اليمني).

ولكن، في نهاية الإجابة، يمكن القول إن السيناريو المرجح على المدى المتوسط هو سيناريو الحرب الباردة الإقليمية، في ظل بقاء أمريكي رمزي، مع تقسيم المنطقة إلى مناطق نفوذ (إيرانية، تركية، إسرائيلية، خليجية)، بينها صراعات، مع استمرار الفوضى المُدارة، والتهديد المُدار.

هل من مخرج؟ نعم؛ المُخْرَج لا يكمن في رحيل أمريكا أو بقائها، بل في قدرة شعوب المنطقة على بناء بديل إقليمي مستقل؛ بالكامل

حصل بعد سقوط بغداد؛ بل سيكون حجم إحلال أي من القوى الإقليمية في الفراغ الأوسط، تكشف حقائق لم تُعلن في قائمة أهداف الحرب أو أسبابها، واکتملت أركان لعبة الحرب التي تُخّذ مصالح الأطراف المتحاربة على المديين القريب والبعيد؛ ولكن لم تنته الحرب ذاتها التي تظهر في المؤشرات الاستراتيجية بأنها قد تبقى تهديداً «مُداراً» على دول الخليج العربي في صورة حرب باردة إقليمية، على نمط الحرب الباردة القديمة، ولكن أكثر سخونة منها... ومن هذه المؤشرات سنحاول هنا الإجابة عن بعض الأسئلة المتداولة لاستشراف السدور القادم للصراع الدولي والإقليمي في المنطقة، في إطار لعبة المصالح والنفوذ.

السؤال الذي يتردد كثيراً هو: هل انسحاب أمريكا من المنطقة سيكون حلاً لأزماتها؟ أم سيخلق فراغاً يملؤه لاعبون أكثر خطورة؟ الجواب هنا يحمل موضوعية شديدة؛ أي لا يعني بأي شكل من الأشكال أن يكون دفاعاً عن الوجود، أو عدم الوجود، الأمريكي في المنطقة، بل هو إجابة عميقة عن سؤال يلامس فكرة طالما شغلت المفكرين.

الإجابة المباشرة عن سؤالنا هي أنه من المؤكد أن الانسحاب الأمريكي من المنطقة سيخلق فراغاً أمنياً خطيراً سيمتلئ بمكون آخر، قد يكون أكثر خطورة. ففي ظل ظروف تغول دول الجوار الإقليمي، وتوسع الصراعات والتنافس بينها على فرض النفوذ والهيمنة، لن تبقى المنطقة العربية، ذات الثراء الاقتصادي والأهمية الجيوسياسية، في حالة فراغ أمني، من دون أن تملأ بأحدى هذه القوى، كما

سيمولون الفراغ؟ إذن، ما هو مؤكد أنه، في جميع الأحوال، أمريكا لن تترك المنطقة فارغة، بل ستدفع ببعض اللاعبين لمثلها بطريقة تخدم مصالحها. وأبرز هؤلاء اللاعبين هم: 1- إسرائيل؛ الذراع العسكرية الطويلة لأمريكا، التي ستتحول إلى «الوكيل الإقليمي» بغطاء أمريكي، لإبقاء الصراعات مفتوحة مع إيران وأزرها، واستمرار زعزعة استقرار دول المنطقة... هذا يعني أن إسرائيل لا تسعى لأن تكون الولايات المتحدة الثانية في المنطقة، بل بديلاً عنها في مهمة محددة، وهي إدارة المخاطر بنفسها؛ لكنها في النهاية، ستعتمد في اللحظة الحاسمة على الغطاء والنفوذ الأمريكي. إن إسرائيل الجديدة هي بالفعل اللاعب الأقوى في المنطقة، لكنه يظل بحاجة إلى إمدادات وذخائر ودعم لوجستي من حليفه الكبير خلف الأطلسي.

2- إيران؛ العدو التقليدي والتهديد المُدار، الجواب هنا يحمل موضوعية شديدة؛ أي لا يعني بأي شكل من الأشكال أن يكون دفاعاً عن الوجود، أو عدم الوجود، الأمريكي في المنطقة، بل هو إجابة عميقة عن سؤال يلامس فكرة طالما شغلت المفكرين.

الإجابة المباشرة عن سؤالنا هي أنه من المؤكد أن الانسحاب الأمريكي من المنطقة سيخلق فراغاً أمنياً خطيراً سيمتلئ بمكون آخر، قد يكون أكثر خطورة. ففي ظل ظروف تغول دول الجوار الإقليمي، وتوسع الصراعات والتنافس بينها على فرض النفوذ والهيمنة، لن تبقى المنطقة العربية، ذات الثراء الاقتصادي والأهمية الجيوسياسية، في حالة فراغ أمني، من دون أن تملأ بأحدى هذه القوى، كما

تحفظت على مقترح نيابي بإطلاق صندوق لدعم البيوت الآيلة للسقوط

شؤون الموائى: 238 سفينة و 97 ألف حاوية عبر ميناء خليفة بن سلمان حتى مايو الماضي

كتبت مروة أحمد

كشفت بوابة البحرين للبيانات المفتوحة، ضمن أحدث إحصائيات شؤون الموائى والملاحة البحرية بوزارة المواصلات والاتصالات، عن مؤشرات أداء ميناء خليفة بن سلمان خلال الفترة من يناير حتى مايو 2026، والتي أظهرت تسجيل 238 سفينة خلال هذه الفترة، وسط تحسن ملحوظ في حركة البضائع العامة والحاويات رغم التحديات الإقليمية التي أثرت في الملاحة في المنطقة.

وبحسب البيانات، تصدرت سفن البضائع العامة إجمالي الحركة بعدد 127 سفينة، تلتها سفن الحاويات بـ94 سفينة، إضافة إلى 17 سفينة متنوعة خلال العام الحالي.

وعلى المستوى الشهري، سجل الميناء 67 سفينة في يناير، و64 في فبراير، فيما تراجمت الأعداد إلى 29 سفينة في مارس، قبل أن تعاود الارتفاع في أبريل بـ31 سفينة، وتصل إلى 48 سفينة في مايو، ما يعكس عودة تدريجية للنشاط الملاحي.

وفيما يخص سفن البضائع العامة، تم تسجيل 32 سفينة في كل من يناير وفبراير، و17 سفينة في مارس، و14 سفينة في أبريل، ثم ارتفعت إلى 32 سفينة في مايو، في مؤشر على تحسن الحركة التجارية.

أما البضائع العامة، فقد بلغ إجماليها نحو 41 ألف طن خلال الفترة المذكورة، حيث سجل يناير نحو 40 ألف طن، بينما شهد فبراير 56 ألفاً فقط، ولم تُسجل أي واردات في مارس، قبل أن تعود الحركة في أبريل بـ59 ألفاً طناً، وترتفع في مايو إلى نحو 105 أطنان.

وفيما يتعلق بسفن الحاويات، فقد سجل الميناء 26 سفينة في يناير، و24 في فبراير، و11 في مارس، ثم ارتفع العدد إلى 17 سفينة في أبريل و16 في مايو، بإجمالي 94 سفينة خلال خمسة أشهر.

كما أظهرت البيانات تسجيل 17 سفينة سياحية خلال شهري يناير وفبراير فقط، بواقع 9 سفن في يناير و8 في فبراير.

وعلى صعيد الحاويات، بلغ إجمالي التداول نحو 97 ألف حاوية (واردة وصادرة)، حيث سجلت الحاويات الواردة نحو 51 ألف حاوية، توزعت بين 19 ألفاً في يناير، و15 ألفاً في فبراير، و6 آلاف في مارس، و6 آلاف في أبريل، وحوالي 3 آلاف في مايو.

أما الحاويات الصادرة، فقد بلغت نحو 46 ألف حاوية، بواقع 17 ألفاً في يناير، و14 ألفاً في فبراير، و6 آلاف في مارس، و7 آلاف في أبريل، وألفين في مايو.

وفيما يتعلق بحركة السيارات، بلغ إجمالي المركبات الداخلة عبر الميناء نحو 9 آلاف سيارة، حيث سجل يناير نحو 3 آلاف سيارة، وفبراير قرابة 7 آلاف سيارة، فيما انخفضت الأعداد إلى 609 سيارات في مارس، ولم يتم تسجيل أي دخول في أبريل ومايو، نتيجة التحديات التي أثرت في الحركة الملاحية في المنطقة.

الأوقاف السنوية: تنظيم أوقات الدفن خلال الصيف حفاظاً على سلامة المشيعين والعاملين

أعلنت الإدارة العامة للشؤون السنوية اعتماد أوقات محددة لأعمال الدفن خلال أشهر الصيف الممتدة من يونيو حتى سبتمبر؛ وذلك حرصاً على سلامة المشيعين والعاملين في المقابر من التعرض لدرجات الحرارة المرتفعة.

وأوضحت الإدارة أنه سيتم إيقاف أعمال الدفن مؤقتاً خلال ساعات اشتداد الحر، حفاظاً على صحة وسلامة الجميع، مشيرة إلى أن أوقات الدفن الممتدة خلال هذه الفترة ستكون من الساعة 7:30 صباحاً حتى 9:00 صباحاً، ومن الساعة 4:30 مساءً حتى 7:00 مساءً.

وأضافت أن يوم الجمعة يُستثنى من هذه المواعيد، حيث يُسمح بأعمال الدفن بعد صلاة الجمعة.

ودعت الإدارة ذوي المتوفين إلى التنسيق المسبق مع مشرفي المقابر عبر الأرقام المتوفرة لدى المشارح قبل التوجه إلى المقابر، بما يسهم في تنظيم الإجراءات وتسهيل عملية الدفن وفق المواعيد المحددة.

وأكدت إدارة الأوقاف السنوية أن هذه الإجراءات تأتي في إطار المحافظة على سلامة العاملين والمراجعين خلال فصل الصيف، متمنية الرحمة والمغفرة لجميع موتي المسلمين.



وزارة المالية: عبء على الميزانية.. وإشراك القطاع المصرفي يجعله قابلاً للتطبيق

الإسكان: 8 آلاف مواطن انتفعوا من خدمة تمويل الترميم بقيمة تفوق 80 مليون دينار

كتب: وليد دياب

أكدت وزارة المالية والاقتصاد الوطني أن دراسة أوضاع البيوت الآيلة للسقوط أو المطلوب صيانتها واتخاذ الإجراء المناسب حيالها من صيانة أو هدم كلي أو جزئي بحيث تكون آمنة وصالحة للسكن، يشترك فيه عدد من الجهات الحكومية، أهمها وزارة الإسكان والتخطيط العمراني ووزارة شؤون البلديات والزراعة والمجالس البلدية من خلال مشروع تنمية المدن والقرى وإعادة ترميم البيوت القديمة والمتهاكلة، فضلاً عن بنك الإسكان من خلال ما يقدمه من حلول وخدمات تمويلية لتمويل ترميم المساكن.

الغرفة تؤيد.. وتطالب بمشروع موحد لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والخيري

للسندوق، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الأعباء المالية على الميزانية العامة للدولة، مطالبة بإعادة النظر في المقترح المقدم.

وأشارت إلى ان هذا الاقتراح يحتاج إلى إجراء دراسات تفصيلية فنية ومالية متخصصة تأخذ في الاعتبار كل الأبعاد والتداعيات الناتجة عن إنشائه، وضرورة توافر المعلومات الأساسية اللازمة للوصول إلى القرار المناسب بشأن جدوى إنشائه من عدمها، التي من أهمها الكلفة التقديرية المتوقعة لإنشاء الصندوق، ومدى تأثيره على الجانب الاجتماعي والاقتصادي والدلائل والخيارات المتوفرة بشأن أساليب استثمار أموال الصندوق والعوائد المتوقعة من الأمور التي تسهم في دعم وتبولوج فترة إنشائه هذا الصندوق، لافتة إلى ان تعزيز مبدأ الشراكة المجتمعية من خلال إشراك الصندوق المصرفي في إنشاء الصندوق آنف الذكر من الممكن أن يسهم في دعم الاقتراح بإنشاء الصندوق وجعله قابل للتطبيق.

بدورها أشارت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، إلى ان نظام الإسكان الصادر بالقرار رقم (909) لسنة 2015 وتعديلاته، والقرار رقم

وذكرت وزارة المالية في ردها على اقتراح نيابي بشأن إطلاق صندوق لدعم البيوت الآيلة للسقوط بتمويل مشترك بين الحكومة والقطاع المصرفي، ان تطبيق هذا الاقتراح سيخلق ازدواجية في تأدية ذات نطاق الأعمال بين الصندوق وما تقدمه تلك الجهات الحكومية من خدمات، لافتة إلى ان المقترح لم يحدد مصادر تمويل الصندوق.

وأوضحت أنه في حال تم تمويل الصندوق بشكل أساسي أو جزئي من الاعتمادات المالية التي ترصد ضمن الميزانية العامة للدولة، فإن ذلك سيحمل الميزانية العامة للدولة مصروفات إضافية، وخصوصاً في ظل الوضع الراهن وسعي الحكومة الحثيث لتقليص المصروفات الحكومية وتنمية الإيرادات العامة لتحقيق أهداف الميزانية العامة، وأهمها تحقيق التوازن المالي، كما سيتطلب استحداث هيكل تنظيمي وجهاز إداري وفني للقيام بالمهام الموكلة إليه وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة القادرة على شغل الوظائف المدرجة على هيكله التنظيمي على الوجه الأمثل، ما يستلزم معه توفير اعتمادات مالية لتغطية المصروفات التشغيلية

تخصصها البنوك سنويا للترعات بمختلف أشكالها للمجتمع والجمعيات الخيرية والمبادرات المجتمعية ومنها برامج تمويل البيوت الآيلة للسقوط.

واقترحت الجمعية ان يتم إنشاء الصندوق بالشراكة مع غرفة تجارة وصناعة البحرين، كونها تمثل شريحة أوسع من الشركات وأصحاب الأعمال، وان تأسيس الصندوق بصورة مشتركة مع غرفة سوف يحقق مشاركة قطاع أكبر من المؤسسات والبنوك في تمويل الصندوق، وكذلك سيتيح للشركات العاملة والتصميم والهندسة والاثاث المنزلي والأجهزة المنزلية تقديم تبرعاتها العينية مثل مواد بناء، أو أجهزة، أو أثاث، أو القيام بعملية البناء للمساهمة في المشروع.

كما اقترحت الجمعية ان تكون في عضوية اللجنة المشرفة على الصندوق لنقل النتائج إلى أعضاء الجمعية لرصدها في تقاريرهم السنوية.

كما افادت جمعية مصارف البحرين في مريثاتها، المقدمة إلى مجلس النواب، بأن مساهمة القطاع المصرفي في تقديم الدعم للبيوت الآيلة للسقوط مطبق على أرض الواقع منذ سنوات طويلة من خلال المبالغ الكبيرة التي

البحرين أسهمت منذ سنوات في دعم وتنفيذ مشاريع مماثلة بجهود ومساهمات من تجار البحرين، ولا سيما ما يتعلق بصيانة وترميم البيوت الآيلة للسقوط.

بدوره رأى مصرف البحرين المركزي أن فكرة المقترح من حيث المبدأ جيدة جدا وجديرة بالدراسة

وتستحق التشجيع، مضيفاً أنه في نهاية المطاف، يبقى القرار متروكاً لمجلس إدارات المؤسسات المالية حيث إن قيام أي مؤسسة مالية بالمساهمة الطوعية في تمويل مثل هذه الصناديق يعتمد على برامجها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وهو الأمر الذي تحدده كل مؤسسة مالية وفقاً لصلاحياتها الإدارية التي تستند إلى أنظمتها.

بدورها وصوت اللجنة المشتركة بين لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب برئاسة النائب احمد صباح السالم رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، بالموافقة على الاقتراح برغبة بشأن قيام الحكومة بإطلاق صندوق لدعم البيوت الآيلة للسقوط بتمويل مشترك بين الحكومة والقطاع المصرفي، المقدم من النائب حسن إبراهيم.